اختيارات الطبري في الإعراب
وأثرها في الوقف والابتداء
(دراسةٌ تحليليةٌ)

إعداد الدكتور

مبارك عبد الفتاح مبارك عيّاد

المدرس بكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها

طنطا – جامعة الأزهر

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء
(دراسةٌ تحليليةٌ)

مبارك عبد الفتاح مبارك عياد
قسم علوم القرآن، كلية القرآن الكريم، جامعة الأزهر، طنطا، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: MubarakAyyad.36@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة اختيارات الطبري في الإعراب التي لها أثر في حكم الوقف والابتداء جوازاً ومنعاً- وهي أربعة عشر اختياراً- وبيان أثرها في حكم الوقف والابتداء، وهذا بدوره يبرز العلاقة الوثيقة بين علم الإعراب وعلم الوقف، كما يهدف إلى ذكر علل الأحكام المترتبة على هذه الاختيارات، وهو ما أغفله علماء الوقف الذين أشاروا إلى هذه الأحكام.

وقد اتبعت المنهج الاستقرائي التام، والمنهج التحليلي، وراعيت في المعالجة تقسيمَ كل مبحث إلى مطالب، كل مطلب له عنوان جامع لمقصده، ثم ذكر الأوجه الإعرابية، يلي ذلك ذكر اختيار الطبري، ثم أذكر أثر هذا الاختيار في حكم الوقف، مع التعليل لهذا الحكم وغيره مما هو مترتب على الأقوال الأخرى، وبيان الرأي الراجح غالباً.

وكان من أهم نتائج هذا البحث أن اختيارات الطبري في الإعراب منها ما له أثر بيِّن في حكم الوقف جوازاً ومنعاً، وبيان هذا الأثر يبرز العلاقة الوثيقة بين علم الإعراب وعلم الوقف، كما تبين أن الطبري لم يذكر أثر اختياره في حكم الوقف، وأيضا اتضح أن علماء الوقف لم يعللوا للأحكام المترتبة على هذه الاختيارات، وهذا غالب حالهم في ذكرهم لأحكام الوقف والابتداء.

ومن ثَمَّ كان أهم ما يوصي به هذا البحثُ عمل مشروع بحثي كبير يهدف إلى التعليل للوقوف التي ذكرها علماء الوقف دون تعليل لها.

الكلمات المفتاحية: اختيارات-الطبري- الإعراب- أثرها- الوقف- الابتداء.

Al-Tabari's Parsing Choices and their Impact on Al-Waqf (Stop) and Al-Ibtida' (Start): Analytical Study

Mubarak Abdel Fattah Mubarak Ayyad
Department of Qur'anic Sciences, Faculty of the Holy Quran for readings and their sciences, Al-Azhar University, Tanta, Arab Republic of Egypt.
E-mail: MubarakAyyad.36@azhar.edu.eg

Research Summary: This research aims to study Al-Tabari's parsing choices and their impact on the rules of permissibility and prohibition in the Stop and the Start, which are 14 choices, indicating such impacts on the rules of the Stop and the Start. This study emphasizes the close relationship between parsing and stop and aims to mention reasons for the rules derived from such choices, which were overlooked by the scholars of Al-Waqf (Stop) who cited such rules.

The researcher applies the full inductive and analytical approach, considering dividing each section into topics, each of which is titled to include all its points. Then, the researcher indicates Al-Tabari's parsing choice and its impact on the stop rule, and mentions the reasons for such rule and other rules derived from other opinions, indicating the preponderant opinion.

This research concludes results, including that some of Al-Tabari's parsing choices have obvious impacts on the rules of permissibility and prohibition in the Stop. Indicating such impacts emphasizes the close relationship between parsing and stop. Moreover, it is demonstrated that Al-Tabari did not mention the impact of his choice in the stop rule and that the scholars of Al-Waqf (Stop) did not give reasons for the rules derived from such choices which was overwhelming in mentioning the rules of the Stop and the Start.

Therefore, this research significantly recommends preparing a major research project regarding the reasoning for the Stops discussed by the scholars of Al-Waqf (Stop) without reasons.

Keywords: Al-Tabari's Choices, Parsing, impact, Al-Waqf (Stop), Al-Ibtida' (Start).

مقدمة

الحمد لله العلي الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الموصوف بالجود والكرم، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله الداعي إلى السبيل الأقوم، صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه وسلم.

أما بعد

فإن أشرف العلوم على الإطلاق علوم القرآن الكريم، ومنها علم الوقف والابتداء، وهو من الأهمية بمكان؛ إذ له علاقة وثيقة بعلوم كثيرة، وعلى رأسها علم التفسير وعلم الإعراب؛ فالوقف أثر من آثار التفسير، والإعراب فرع المعنى، وله أثر بارز في اختلاف حكم الوقف في الآية القرآنية، ومن ثم قال أبو حاتم السجستاني [ت: ٢٥٥هـ]: "من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن"[(١)]، ومما يبرز هذه العلاقة ويجليها اختيارات المفسرين.

وكان الإمام محمد بن جرير الطبري [ت: ٣١٠هـ] ممن عُني بالترجيح والاختيار في تفسيره، «جامع البيان في تأويل القرآن»،وكان لبعض اختياراته في التفسير والإعراب أثر واضح في حكم الوقف والابتداء؛ فقد لا يَجُوز الوقفُ على موضع في الآية القرآنية بناء على اختيار الطبري إعراباً ما، وأيضا قد يصح الوقف على موضع ما بناء على اختياره وجهاً من وجوه الإعراب المذكورة في الآية، وكذا الحال مع التفسير، وقد وفقني الله تعالى لإبراز أثر اختيارات الطبري في التفسير التي لها أثر في حكم الوقف في بحث بعنوان:

(اختيارات الطبري في التفسير وأثرها في الوقف والابتداء)

(١) «لطائف الإشارات» للقسطلاني٢/٢٤٩.

فكان لابد من عمل آخر يُعنى باختياراته في الإعراب التي لها أثر في حكم الوقف، وعددها أربعة عشر اختياراً، أشار إليها جميعها أبو جعفر النحاس[ت:٣٣٨هـ] في كتابه: «القطع والائتناف»؛ فكان هذا البحث تحت عنوان:

(اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء)

أسباب اختيار الموضوع

يمكن حصر أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولا: إبراز أثر اختيارات الإمام الطبري في الإعراب على حكم الوقف والابتداء.

ثانيا: إشارات بعض علماء الوقف إلى اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف دون غيره من المفسرين.

ثالثا: تعليل أحكام الوقف المترتبة على اختيارات الطبري في الإعراب.

رابعا: عدمُ وجودِ دراسة عنيت باختيارات الطبري في الإعراب التي لها أثر في حكم الوقف.

خامسا: بيان العلاقة الوثيقة بين الإعراب والوقف.

سادسا: المكانة العلمية العالية للإمام الطبري وتفسيره.

مشكلة البحث(أسئلته)

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١-هل لاختيارات الطبري في الإعراب أثر في حكم الوقف والابتداء؟

٢- ما علة الحكم المترتب على اختيار الإمام الطبري؟

٣-هل الاختلاف في الوجوه الإعرابية له أثر في حكم الوقف والابتداء؟

أهداف البحث

١-بيان أثر اختيارات الطبري في الإعراب على حكم الوقف والابتداء.

٢-تعليل الحكم المترتب على اختيار الإمام الطبري.

٣-الكشف عن أثر تعدد الوجوه الإعرابية في حكم الوقف والابتداء.

الدراسات السابقة

لم يتطرق باحث - في حدود بحثي واطلاعي- إلى موضوع: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء.

وأقرب ما يكون إلى هذا الموضوع هو بحثي الذي أشرت إليه من قبل: اختيارات الطبري في التفسير وأثرها في الوقف والابتداء، ولم أتطرق فيه - مطلقا- إلى اختيارات الطبري في الإعراب.

وقد وجدت دراسات في تفسير الطبري بعضها في النحو والإعراب، وبعضها في اختيارات الطبري سواء في الإعراب أو غيره، لكنها جميعاً في غير ما يتعلق بعلم الوقف والابتداء، ومن هذه الدراسات:

١-(الطبري وآراؤه في النحو من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، رسالة دكتوراة للباحث/أبو خضير ناصر الدين-جامعة بيرزيت-فلسطين، عام ٢٠٠٥م.

٢-(النزعة الكوفية النحوية عند ابن جرير الطبري[ت:٣١٠هـ] في تفسيره)، رسالة دكتوراة للباحث/جمال رمضان حيمد-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٠م.

٣-(ابن جرير الطبري وجهوده النحوية في تفسيره جامع البيان-دراسة نحوية وصفية في النصف الأول من القرآن الكريم)، رسالة دكتوراة للباحث/ أمين بابكر الأمين-كلية اللغة العربية-جامعة أم درمان-السودان، عام ٢٠١٢م.

٤-(اختيارات الإمام الطبري الفقهية في باب الجنايات والحدود-دراسة فقهية مقارنة بناء)، رسالة ماجستير للباحث/نور محمد محمود شعلان-كلية الآداب-قسم اللغة العربية-جامعة كفر الشيخ، عام ٢٠١٥م.

٥- (اختيارات الإمام محمد بن جرير الطبري في مسائل الحدود)، رسالة ماجستير للباحث/عيسى الجعبري- قسم الفقه الإسلامي-جامعة القدس، عام ٢٠١٦م.

٦- (موقف ابن كثير من اختيارات ابن جرير في تفسيره: من أول سورة الأعراف إلى نهاية سورة الكهف: دراسة وتطبيق)، رسالة ماجستير للباحث: المالكي علي بن أحمد- السودان-جامعة أم درمان، عام ٢٠١٧م.

٧-(اختيارات ابن جرير الطبري الإعرابية في تفسيره جامع البيان، ودلالاتها-سورة البقرة أنموذجًا)، رسالة دكتوراة للباحث/جمال قادري- قسم اللغة العربية-جامعة الجزائر، عام ٢٠٢٢م.

٨- (اختيارات الطبري في بناء الإعراب على المعنى التفسيري)، وهو بحث للدكتورة/هيفاء بنت عبد الرحمن الحواس-أستاذ النحو والصرف المساعد-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد تم نشره عام ٢٠٢٢م، في مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية.

منهجُ البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التام[(١)] والمنهج التحليلي، مع ما يلزمُ ذَلك من وصْفٍ وحصْرٍ وتصنيف ونَقْدٍ وتحليل وتعليل.

وقد راعيتُ الخطوات الإجرائيَّة التالية عند معالجة اختيارات الطبري محل البحث والدراسة:

١-ذِكْــرُ الموضع الذي وقع فيه اختلاف المعربين، وذكر الآية التي فيها هذا الموضع، وذلك تحت عنوان: المطلب.

٢-ذكر أقوال العلماء من اللغويين والمعربين، ثم ذكر اختيار الطبري متناولًا له بالدراسة والتحليل، مبينًا ما يتعلق به من ترجيح وتعليل، وغير ذلك، مع بيان الرأي

(١) هو: الحكم على الكل بتتبع واستقراء ما يوجد في جميع جزئياته. ينظر: «مناهج البحث وأدب الحوار والمناظرة»، د. فرج الله عبد الباري ص: ٤٢.

الراجح في المسألة معتمدا القول القائل بأن الكثرة من المرجحات؛ فأرجح-غالباً- قول الأكثر والجمهور من المعربين وغيرهم؛ فإن قول الأكثر أقوى في الظن، وأبعد عن الخطأ، وأقرب إلى الصواب من قول الأقل، وتقديم الأرجح والأغلب في الظن متعين[(١)]، وقد اعتمد الكثرة مرجحاً أئمة التفسير وغيرهم، فنصوا عليها ورجحوا بها[(٢)].

٣- بيان أثر اختيار الطبري في حكم الوقف والابتداء مستشهداً على ذلك بكلام علماء الوقف، مع الاجتهاد في تعليل الحكم المترتب على اختيار الطبري، وبيان الراي الراجح في حكم الوقف غالباً.

فضلًا عن الإجراءات التطبيقية المتبعة في كتابة البحوث العلمية.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من: مقدمة، وتمهيدٍ، وفصلين، وأربعة مباحث، وأربعة عشر مطلباً، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على:

(أ) أهمية الموضوع، وأسباب اختياره. (ب) أسئلة البحث، وأهدافه.

(جـ) الدراسات السابقة . (د) منهج البحث. (هـ) خطة البحث.

وأما التمهيد: ففيه التعريف بعنوان البحث، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الاختيارات.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الطبري.

المطلب الثالث: التعريف بعلم الوقف والابتداء

---

(١) ينظر: « العدة في أصول الفقه» لأبي يعلى ٣/١٠١٩-١٠٢٣.

(٢) ومن ذلك قول ابن جزي في وجوه الترجيح التي سردها في مقدمة تفسيره:" الثالث: أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين: فإنّ كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه". «التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزي ١/١٩.

وأما **الفصل الأول:** فقد جاء تحت عنوان: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة «الفرقان»، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة «طه»، ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «الأنبياء» إلى آخر سورة «الفرقان»، ويشتمل على ثلاثة مطالب.

وأما **الفصل الثاني:** فقد جاء تحت عنوان: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «الشعراء» إلى آخر القرآن الكريم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «الشعراء» إلى آخر سورة «الصافات»، ويشتمل على أربعة مطالب.

المبحث الثاني: اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «ص» إلى آخر القرآن الكريم»، ويشتمل على أربعة مطالب.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم نتائج البحث، ومقترحاته وتوصياته.

ثم زيلت البحث بفهرس لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات، والله تعالى أسأل أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وكل من قرأه وقومه، وأن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات والديَّ، إنه جواد كريم، وعلى كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

التعريف بعنوان البحث

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

معنى الاختيارات

الاختيارات جمع كلمة اختيار، وللاختيار معنى في اللغة وفي الاصطلاح:

أولا: معنى الاختيار في اللغة:

قال الخليل[ت:١٧٠هـ]:"رجل خَيِّرٌ، وامرأة خَيِّرةٌ، أي: فاضلة في صلاحها[١]"، ويقول ابن فارس [ت: ٣٩٥هـ]: " الخاء والياء والراء أصله: العطف والميل(٢)"، ويقال: خارَهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَيْراً وخِيَرَةً وخَيَّرَهُ: فَضَّله، وَخَارَ الشيءَ وَاخْتَارَهُ: انْتَقَاهُ، وفي الحديث: "خَيَّرَ بَيْنَ دُورِ الأَنصار"، أي: فَضَّلَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، والاختيار: الاصطفاء[٣]، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ۝١٢ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣﴾[طه].

فالمادة تدور حول الميل إلى الشيء واصطفائه وتفضيله على غيره.

ثانيا: معنى الاختيار في الاصطلاح:

عرِّف الاختيار بأنه: إرادة الشيء بدلًا من غيره، والمختار هو المريد لخير الشيئين في الحقيقة، أو خير الشيئين عند نفسه من غير إلجاء واضطرار، ولو اضطر الانسان إلى إرادة شيء لم يسمى مختاراً له؛ لأن الاختيار خلاف الاضطرار[٤].

---

(١) «العين» للخليل ٣٠١/٤.
(٢) «مقاييس اللغة» لابن فارس ٢٣٢/٢.
(٣) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور ٢٦٤/٤-٢٦٦.
(٤) ينظر: «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري، ص٦٦.

ومن العلماء من عرفه بأنه: هو طلب ما هو خير وفعله، وقد يقال لما يراه الإنسان خيراً وإن لم يكن خيراً.

وعرفه بعضهم بأنه: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده[١].

وعرفه بعض آخر بأنه: ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره[٢].

والاختيار عند علماء القراءات هو: ملازمة إمام معتبر وجهًا أو أكثر من القراءات؛ فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع[٣].

ويمكن أن نعرفه بأنه: اختيار القارئ بعض ما رواه عن شيوخه، وملازمته حتى يشتهر عنه وينسب إليه.

الفرق بين الاختيار والترجيح:

لم نقف للمفسرين وغيرهم من المتقدمين على نص فرقوا فيه بين الاختيار والترجيح، ولعل هذا لوضوح الفرق بينهما؛ إذ المتبادر أنهما متلازمان؛ فالترجيح مقدمة، والاختيار نتيجة؛ فقد عرفوا الأول بأنه: تقوية أحد الطرفين على الآخر؛ ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر[٤].

فلا شك أن الاختيار يسبقه ترجيح للقول المختار، ومن رجح قولًا فقد اختاره.

ومن هنا لا أتفق مع ما ذهب إليه بعض الباحثين[٥] من أن المفسرين يفرقون بين المصطلحين في الاستعمال بأن الاختيار يقال عند الميل إلى أحد الأقوال في تفسير الآية مع تصحيح بقية الأقوال، أما الترجيح فهو مستعمل عند تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية وتضعيف ما سواه.

---

(١) ينظر: «الكليات» للكفوي، ص٦٢.
(٢) ينظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي ١١٩/١.
(٣) ينظر: «معجم الاصطلاحات في علمي التجويد والقراءات» إبراهيم الدوسري، ص٢١.
(٤) ينظر: «المحصول» للرازي ٣٩٧/٥.
(٥) كالدكتور حسين الحربي، وذلك في كتابه: «ترجيحات ابن جرير في التفسير» ص٦٦.

وكذا لا أوافق مذهب من يرى[١]-رداً على القول بالتفريق- أنهم لا يفرقون بينهما؛ إذ يوقعون أحدهما مكان الآخر، فيعبرون بالاختيار عن القول الذي قد ضعف غيره، ويعبرون بالراجح عن القول الذي لم تضعف معه بقية الأقوال[٢].

ولم أجد مستنداً للمذهب الأول المردود عليه بما ذكر في المذهب الثاني.

ويمكن أن يجاب عن التعليل الذي اعتمد عليه أصحاب الرأي الثاني بأن يقال:

استعمال المفسرين للاختيار تعبيراً عن القول الذي قد ضعف غيره مقدر معه لفظ الترجيح، وبهذا يكون معناه: أن هذا القول قد رجحه المفسر بالدليل ثم اختاره، لكن المفسر اكتفى بذكر الاختيار المفهوم منه سبْق الترجيح الذي بني عليه الاختيار.

وبأن يقال: لا يلزم أن يكون الترجيح عند المفسرين بين الصحيح والضعيف من الأقوال فقط؛ فلا يقال إنهم أوقعوا الترجيح موقع الاختيار في الاستعمال.

ويدل على أنهما كالمقدمة والنتيجة أن المفسرين قد يجمعون بينهما في عبارة واحدة، فيقولون-مثلا-: الراجح المختار، مقدمين مصطلح الترجيح أولًا[٣].

(١) كالدكتور مساعد الطيار، ينظر: «أرشيف ملتقى أهل التفسير» ص: ٣٨٨٥.
(٢) ينظر: «التسهيل لعلوم التنزيل» ٢٤/٢، «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ٣٠٦/١.
(٣) ينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية ٢٤٦/٣، «التسهيل لعلوم التنزيل» ٢٤/٢، «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ٣٠٦/١.

المطلب الثاني

ترجمة موجزة للإمام الطبري-▼-

اسمه وكنيته ومولده ونسبته:

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري المؤرخ، المفسر، المحدث، المقرئ، الفقيه، الأصولي، جامع في العلوم، من أكابر الأئمة المجتهدين، يُكنى بـــأبي جعفر، وهو أشهر من أن يُذكَر.

وُلِد-▼- سنة أربع وعشرين ومائتين، وكانت ولادته بآمُل عاصمة إقليم طبرستان، وارتحل إلى مصر والشام(١)، وإلى إقليم طبرستان نسب، وهو يقع في شمال دولة إيران اليوم.

شيوخه وتلاميذه:

روى الطبري عن شيوخ كثيرين، أحصاهم بعض الباحثين في أربعة وسبعين وأربعمائة شيخ من أهل الشام والعراق ومصر، منهم: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب[ت: ٢٤٤هـــ]، وإسماعيل بن موسى السدي[ت: ٢٤٥هـــ]، وإسحاق بن أبي إسرائيل [ت: ٢٤٥هـــ].

أما تلاميذه فخلق كثير كذلك، منهم: أحمد بن كامل القاضي[ت:٣٥٠هـــ]، ومحمد بن عبد الله الشافعي [ت:٣٥٤هـــ]، ومخلد بن جعفر [ت:٣٧٠هـــ](٢).

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه العلماء ثناء كثيراً شهدوا بذلك على فضله وإمامته، ومن ذلك قول الإمام ابن خزيمة[ت:٣١١هـــ]:

(١) ينظر: «تاريخ ابن يونس» لابن يونس الصدفي ١٩٥/٢، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث » لأبي يعلى القزويني ٨٠٠/٢، «معجم الأدباء» للحموي ٢٤٤١/٦، «معرفة القراء الكبار» للذهبي، ص١٥٠.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد وذيوله» للبغدادي ١٦٠/٢، «معجم شيوخ الطبري» لأكرم الأثري، ص ٤٧.

" قد نظرت في التفسير من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير "[(١)].

ومنه قول الخطيب البغدادي[ت: ٤٦٣هـ] عنه: " كان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم[(٢)] ".

مصنفاته:

لقد ترك الطبري ثروة علمية تدل على غزارة علمه، وسعة ثقافته، وكان له قلم سيّال، ونَفَس طويل، وصبر في البحث والدرس، فكان يعتكف على التصنيف، وكتابة الموسوعات العلمية في صنوف العلوم، إذ يحكي أنه مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة، هذا مع ما منّ الله عليه من ذكاء خارق، وعقل راجح متفتح، وجَلَد على تحمل المشاق، ومن أشهر هذه المؤلفات:

«جامع البيان في تأويل القرآن»، المعروف بتفسير الطبري، وهو محل البحث الذي نحن بصدده، لم يؤلف مثله كما ذكره العلماء قاطبة؛ وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده.

ومنها: «تهذيب الآثار»، لم ير مثله في معناه.

ومنها: «تاريخ الأمم والملوك»، المعروف بتاريخ الطبري، و«اختلاف العلماء» و«كتاب القراءات» و«كتاب أحكام شرائع الاسلام»، وهو مذهبه الذي اختاره وجوده واحتج له، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة[(٣)].

(١) ينظر: «تاريخ بغداد وذيوله» ١٦١/٢، « التفسير البسيط» للواحدي ١٦٦/١ .
(٢) «تاريخ بغداد» للبغدادي ٥٤٨/٢.
(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» ٥٤٨/٢، «طبقات المفسرين» للسيوطي، ص: ٩٦.

وفاته:

بلغ-▼- من العمر عند وفاته خمسةً وثمانين عاماً، ولم يُغيِّر شيبَه، وكان السواد في شعره ولحيته كثيراً، وكانت وفاته في داره برحبة يعقوب يوم السبت لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ودفن يوم الأحد، واجتمع في جنازته من لا يحصون كثرة، وصُلِّي على قبره عدة شهور ليلاً ونهاراً، ورثاه خلق كثير من أهل الدين والأدب[١].

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» ٥٤٨/٢، «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٢٠٥/٥٢، «وفيات الأعيان» لابن خلكان ١٩٢/٤.

المطلب الثالث

تعريف الوقف والابتداء

الكلام في الوقف والابتداء من ناحيتين:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به، والثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات.

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به.

تعريف الوقف لغةً واصطلاحًا:

الوقف في اللغة:

الوقف مصدر وقَفَ، وجمعُهُ وقوف، ويطلق في اللغة على: التمكث، والحبس، والمنع، والقيام، والسكون، والسكوت، والمعاينة، والإعلام.

قال ابن فارس[ت: ٣٩٥هـ]: " الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكُّثٍ في شيء، ثم يقاس عليه[١]"، ويقال: " توقَّف في المكان: تمكَّث فيه وانتظر[٢]".

ويقال: "ووقفْتُ الدَّار وَقفا حَبَسْتُهَا فِي سبيل اللَّه ... ووَقَفْتُ الرَّجُل عن الشيء وَقْفا مَنَعْتُهُ عنه[٣]"، ويقال: " وقف وقوفاً، قام من جلوسٍ، وسكن بعد المشي ... ويقال: كلمته فأوقف أي: سكت[٤]"، ويقال: " وقف عليه: عاينه[٥]"، "ووَقَفْتُهُ على ذنْبه، أي: أطلعته عليه[٦]"، والفعل(وقف) إِذا كَانَ بِمَعْنى (حبس)، أو(منع) فَهُوَ مُتَعَدٍّ، ومصدره الْوَقْف، وَأما اللَّازِم فمصدره الوقف أو الْوُقُوف[٧].

---

(١) «مقاييس اللغة» ١٣٥/٦.
(٢) «معجم اللغة العربية المعاصرة» د: أحمد مختار عمر ٢٤٨٤/٣.
(٣) «المصباح المنير» للفيومي ٦٦٩/٢.
(٤) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٠٥١/٢.
(٥) «تاج العروس» للزبيدي ٤٧٥/٢٤.
(٦) «الصحاح» للجوهري ١٤٤٠/٤.
(٧) «لسان العرب» ٣٥٩/٩، «الكليات» لأبي البقاء الحنفي ص: ٩٤٠.

الوقف في الاصطلاح:

أما الوقف في الاصطلاح فقد عرفه ابن الحاجب[ت: ٦٤٦هـ] بأنه: " قطع الكلمة عما بعدها[١]".

وقال أبو حيان[ت: ٧٤٥هـ] في تعريفه: "هو قطع النطق عند آخر اللفظ[٢].

كما عرفه الجعبري[ت: ٧٣٢هـ] بأنه:" قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زماناً[٣]".

وبالنظر في هذه التعاريف يتبين أنها غير مانعة من دخول القطع والسكت فيها؛ ولذا أرى أن التعريف الجامع المانع الأولى بالقبول هو تعريف الإمام ابن الجزري[ت: ٨٣٣هـ]؛ حيث قال في تعريف الوقف اصطلاحاً: "والوقف عبارة عن: قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلى الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله ...لا بنية الإعراض[٤]".

فخرج بقيد (التنفس) السكت؛ فإنه قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، أما السكت فلا يكون معه تنفس، وخرج بقوله: (بنية استئناف القراءة) القطع؛ فالمراد به الانتهاء، كالقطع على حزب، أو ورد، ونحوهما مما يشعر بانقضاء القراءة[٥].

تعريف الابتداء لغةً واصطلاحاً:

الابتداء في اللغة:

يقول ابن فارس[ت: ٣٩٥هـ]: "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء[٦]"، ويقال: بَدَأْتُ بكذا وأَبْدَأْتُ وابْتَدَأْتُ، أي: قدّمت، والبدء: فعل الشيء أول ... وابتدأتُ الشيء: فعلته ابتداءً، وبَدَأَ الشَّيْءُ حَدَثَ، وَأَبْدَأْته أَحْدَثْته[٧].

(١) «الشافية في علم التصريف» لابن الحاجب، ص ٦٣.
(٢) «ارتشاف الضرب» لأبي حيان ٧٩٨/٢.
(٣) ينظر: «وصف الاهتداء» للجعبري ١٨/١.
(٤) «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري بتصرف ٢٤٠/١.
(٥) ينظر: «لطائف الإشارات» ٤٩٢/٢.
(٦) «مقاييس اللغة» ٢١٢/١.
(٧) ينظر: «المفردات » للراغب ص: ١١٣، «لسان العرب» ٢٦/١- ٢٧، «المصباح المنير» ٤٠/١.

فالابتداء في اللغة يدور حول افتتاح الشيء وإحداثه.

الابتداء في الاصطلاح:

هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف[(١)]، فإذا كان بعد القطع فيتقدمه الاستعاذة، ثم البسملة إذا كان الابتداء من أوائل السور، وإذا كان من أثنائها فللقارئ التخيير في الإتيان بالبسملة، أو عدم الإتيان بها بعد الاستعاذة.

وأما إذا كان الابتداء بعد الوقف–وهو المقصود هنا– فلا يتقدمه الاستعاذة ولا البسملة؛ لأن القارئ في هذه الحال يعتبر مستمراً في قراءته، وإنما وقف؛ ليريح نفسه، ثم يستأنف القراءة[(٢)].

تعريف المركب: (الوقف والابتداء):

وأما عن تعريف (الوقف والابتداء) من حيث كونه فنًّا من الفنون فأقول هو: علم تعرف به المواضع القرآنية التي يصح الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وكذا أحكام الوقوف من تمام وكفاية وحسن وغيرها، وأيضا علة الصحة والحكم.

وقال الإمام الزركشي[ت: ٧٩٤هـ]: " هو فن جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويُؤْمَن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات[(٣)]".

هذا، وقد غلَب على هذا العلم مصطلح (الوقف والابتداء)، وهناك مصطلحات أخري استعملها علماء هذا العلم، وعنونوا بها كتبهم، مثل: (المقاطع والمبادئ) لأبي حاتم[ت: ٢٥٥هـ]، و(القطع والائتناف) للنحاس[ت: ٣٣٨هـ]، و(القطع والاستئناف) للزجاج [ت:٣١١هـ].

وقدموا الوقف على الابتداء وإن كان مؤخرا عنه في الرتبة؛ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، وفي الابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده، وأما الابتداء الحقيقي

(١) ينظر: «تنبيه الغافلين» للصفاقِسي ص١٢٨، «هداية القاري» للمرصَفي ٣٩٢/١.
(٢) ينظر: «هداية القاري» ٣٩٢/١.
(٣) «البرهان» للزركشي ٣٤٢/١.

فسابق على الوقف الحقيقي، ولا كلام فيهما؛ إذ لا يكونان إلا كاملين، كأول السورة، والخطبة، والقصيدة، وأواخرها(١).

علاقة علم الوقف بالتفسير وغيره من العلوم:

الصلة وثيقة بين علم الوقف، وعلم التفسير وغيره من العلوم؛ إذ تحتاج معرفة الوقف إلى علوم كثيرة، منها: التفسير، والنحو، والقراءات، والفقه. قال الزركشي[ت: ٧٩٤هـ]:"وهذا الفن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة، قال أبو بكر بن مُجاهِد[ت: ٣٢٤هـ]: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه(٢)".

أما احتياجه إلى علم التفسير: فلأن الوقف فرع عن المعنى المفهوم في ذهن القارئ، وعلى أساس فهم النص القرآني وتفسيره يتحدد حكم الوقف، وهو ما سيتضح- جليا- من خلال هذا البحث.

(١) ينظر: «وصف الاهتداء» ٢٢/١، «لطائف الإشارات» ٤٩٤/٢.
(٢) «البرهان» ٣٤٣/١. وينظر: «القطع والائتناف» للنحاس ص: ١٨، «الإتقان» للسيوطي ٢٩٦/١- ٢٩٧.

الفصل الأول

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة «الفرقان»

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة «طه»

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: متعلَّق الجار والمجرور(بِٱلْوَٰلِدَيْنِ) من قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ [البقرة:٨٣].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

ذكر العلماء في متعلَّق الجار والمجرور:﴿بِٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾ خمسة أوجه:

الأول: أن الجار والمجرور يتعلق بـــ:﴿إِحْسَانًا﴾ على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين، والباء ترادف إلى في هذا المعنى، تقول: أحسنت به وإليه، بمعنى أن يكون على هذا الوجه ثَمَّ مضاف محذوف، أي: وأحسنوا بر الوالدين بمعنى: أحسنوا إليهما برهما.

الثاني: أنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف يجوز أن يقدر فعل أمر مراعاة لقوله: ﴿ **لَا تَعْبُدُونَ**﴾ فإنه في معنى النهي، كأنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين، ويجوز أن

يقدر خبرا مراعاة للفظ ﴿ **تَعْبُدُونَ**﴾، والتقدير: وتحسنون، وينتصب ﴿**إِحْسَانًا**﴾ حينئذ على المصدر المؤكد لذلك الفعل المحذوف.

الثالث: أن يكون التقدير: واستوصوا بالوالدين فالباء تتعلق بهذا الفعل المقدر، وينتصب ﴿**إِحْسَانًا**﴾ حينئذ على أنه مفعول به.

الرابع: تقديره: ووصيناهم بالوالدين، فالباء متعلقة بالمحذوف أيضا، وينتصب ﴿**إِحْسَانًا**﴾ حينئذ على أنه مفعول من أجله، أي: لأجل إحساننا إلى الموصى بهم؛ من حيث إن الإحسان متسبب عن وصيتنا بهم، أو الموصى؛ لما يترتب الثواب منا لهم إذا أحسنوا إليهم.

الخامس: أن تكون الباء وما عملت فيه عطفاً على قوله: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ**﴾ إذا قيل بأن (أن) المصدرية مقدرة، فينسبك منها ومما بعدها مصدر يعطف عليه هذا المجرور، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي: وببر الوالدين، أو بإحسان إلى الوالدين، فتتعلق الباء حينئذ بالميثاق لما فيه من معنى الفعل، فإن الظرف وشبهه تعمل فيه روائح الأفعال، وينتصب ﴿**إِحْسَانًا**﴾ حينئذ على المصدر من ذلك المضاف المحذوف وهو البر؛ لأنه بمعناه، أو الإحسان الذي قدرناه[(١)].

هذا، وقد ذكر الطبري في تفسيره بعض هذه الأوجه، واختار الأخير منها، ورد غيره فقال: "﴿**وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ عطف على موضع (أن) المحذوفة في:(**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ**﴾؛ فكان معنى الكلام: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا تعبدوا إلا الله وبالوالدين إحساناً. فرفع:﴿**لَا تَعْبُدُونَ**﴾ لما حذف(أن)، ثم عطف بالوالدين على موضعها... وقد زعم بعض أهل العربية[(٢)] في ذلك أن معناه: وبالوالدين فأحسنوا إحسانا،

(١) ينظر: «الكشاف» ١٥٩/١، «المحرر الوجيز» ١/ ١٧٢، «الكتاب الفريد» ٣١٩/١-٣١٠، «البحر المحيط» ٤٥٨/١ ، «الدر المصون» ٤٦١/١-٤٦٢.

(٢) كالأخفش، وعبارته: "وقوله: (وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا) فجعله أمْرًا، كأنّه يقول: وإحساناً بالوالدين، أي: أحْسِنُوا إحْسانا. «معاني القرآن» للأخفش ١٣٤/١.

فجعل الباء التي في(الوالدين) من صلة الإحسان، مقدمة عليه، وقال آخرون[١]: بل معنى ذلك: أن لا تعبدوا إلا الله، وأحسنوا بالوالدين إحساناً، فزعموا أن الباء التي في(الوالدين) من صلة المحذوف – أعني أحسنوا – فجعلوا ذلك من كلامين، وإنما يصرف الكلام إلى ما ادعوا من ذلك، إذا لم يوجد لاتساق الكلام على كلام واحد وجه، فأما وللكلام وجه مفهوم على اتساقه على كلام واحد فلا وجه لصرفه إلى كلامين، وأخرى: أن القول في ذلك لو كان على ما قالوا، لقيل: وإلى الوالدين إحساناً؛ لأنه إنما يقال: أحسن فلان إلى والديه، ولا يقال: أحسن بوالديه، إلا على استكراه للكلام، ولكن القول فيه ما قلنا، وهو: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بكذا، وبالوالدين إحساناً – على ما بينا قبل. فيكون الإحسان حينئذ مصدراً من الكلام لا من لفظه[٢]".

ويرجح الوجه الأول عدم الإضمار اللازم في غيره، كما أن ورود المصدر نائباً عن فعل الأمر مطرد شائع، وإنما قدم المعمول اهتماماً به وتنبيها على أنه أولى بالإحسان إليه ممن ذكر معه[٣]، وأيضا هذا الوجه اختيار كثير من أهل العلم من المفسرين واللغويين[٤].

أما الاعتراض على هذ الوجه بأن فيه تقدم معمول المصدر عليه فإنه لا يتم على مذهب الجمهور؛ فإن مذهبهم جواز تقديم معمول المصدر النائب عن فعل الأمر عليه، تقول: ضرباً زيداً، وإن شئت: زيداً ضرباً، وسواء عندهم إن جعلنا العمل للفعل المقدر أم للمصدر النائب عن فعله، فإن التقديم عندهم جائز، وإنما يمتنع تقديم

(١) كالزجاج، وعبارته:"(وَبالوَالِدَين إحسَانا) نصب على معنى: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، بدل من اللفظ أحْسِنُوا". «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج١٦٣/١.
(٢) «جامع البيان» ٢٩٠/٢-٢٩٢.
(٣) ينظر: «البحر المحيط» ٤٥٩/١ ، «الدر المصون» ٤٦٣/١.
(٤) ينظر: منهم الأخفش، والسمرقندي، وأبو حيان، والسمين الحلبي، ينظر: «معاني القرآن» للأخفش ١٣٤/١، «بحر العلوم» ٦٩/١، «البحر المحيط» ٤٥٩/١ ، «الدر المصون» ٤٦٣/١.

معمول المصدر المنحل لحرف مصدري والفعل، وإنما يتم على مذهب من يمنع تقديم معمول المصدر النائب عن الفعل.

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري كونَ الجار والمجرور متعلقا بالميثاق -كما تبين- عدمُ جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿ **لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ**﴾، والابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بينهما، بيانه: أن الجار والمجرور:﴿**بِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ**﴾ معطوف على (أن) المقدرة قبلَ قوله تعالى:﴿**لَاتَعۡبُدُونَ**﴾، والتقدير: أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا تعبدوا إلا الله وبالوالدين إحساناً[(١)].

وعليه فالعطف هنا من باب عطف المفردات؛ إذ العطف على المصدر المنسبك من (أن) وما بعدها، والمعنى: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبإحسان إلى الوالدين، والكلام كله في أخذ الميثاق، و لا وقف بين المتعاطفين إذا كان العطف من باب عطف المفردات[(٢)].

أما على باقي الأوجه -غير ما اختاره الطبري- فقد جوز علماء الوقف -مقتفين أثر أبي حاتم[ت: ٢٥٥هـ]- الوقف على الموطن المذكور، والابتداء بما بعده، بل دار وصفهم له بين التمام والحسن والكفاية[(٣)]، إلا أنه لم يعلل واحد منهم لذلك، ولعل وجهه-كما تشير إليه تقديراتهم- اعتبار متعلق الجار والمجرور: ﴿ **بِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ**﴾ فعلَ أمر -ملفوظًا أكان أم مقدراً-والجملة مستأنفة؛إذ الحديث من كلامين، الكلام الأول في أخذ الميثاق، وقد انتهى عند قوله تعالى: ﴿**لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ**﴾، ثم جاء الكلام الثاني حثًّا على الإحسان وغيره من الطاعات في قوله تعالى: ﴿ **وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ**﴾، كقوله تعالى: ﴿۞**وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا**﴾ [النساء: ٣٦].

---

(١) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ٦٧، «المرشد»٢٠٦/١.

(٢) ينظر: «الاقتداء» ١٩٦/١.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف» ٥٢٣/١، «القطع» ص: ٦٧، «المكتفى» ص: ٢٣، «المرشد» ٢٠٥/١-٢٠٦، «الوقف والابتداء» للغزال ١٦٣/١، «الهادي» ٦٠/١، «الاقتداء» ١/ ٢٩٥-٢٩٧، «لطائف الإشارات» ١٦٦٨/٤، «المقصد» ص: ١٥، «منار الهدى» ص: ١٠٣.

يقول النحاس[ت: ٣٣٨هـ]:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ قال أبو حاتم[ت: ٢٥٥هـ]: تم الكلام، أي: واستوصوا بالوالدين إحساناً، قال: والدليل على ذلك: (**وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا**) أمر، وكذا: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾أمر، قال الأخفش[ت:٢١٥هـ]: وأما قوله جل وعز: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ فإن التمام فيه: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ لأن الميثاق أخذ بهذا كله. قال أبو جعفر: محمد بن جرير يختار هذا القول...[(١)]".

غير أني أميل إلي وصل قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ بتاليه على جميع أوجه الإعراب المذكورة، وإن اعتبر التالي جملة مستقلة؛ لأن الميثاق أخذ بهذا كله، كما قال الأخفش[ت:٢١٥هـ]، إلا أني أخالفه في جعله التمام: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ لأن الأمر بإيتاء الزكاة تتمة الميثاق، والتفسير يدل على هذا وذاك[(٢)].

ويقوي ما رجحت به الوصل هنا سياق الكلام؛ فقد أتبع أخذ الميثاق بقوله تعالى:﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾، ومعناه: ثم توليتم عما أخذ عليكم من الميثاق؛ فالكلام كله في أخذ الميثاق[(٣)]، كما هو الحال في الآية التي بعده بخلاف آية سورة النساء التي قد خلت من مثل هذا التذييل.

ومن ثم فقد خلت جل طبعات المصاحف من وضع علامة وقف خلال هذه الآية الكريمة محل الدراسة. والله أعلم.

---

(١) «القطع والائتناف» ص: ٦٧، وينظر: «المرشد»١/٢٠٥-٢٠٦.

(٢) ينظر: «جامع البيان» ٢/٣٩٨، «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ١/١٦٤، «بحر العلوم» للسمرقندي ١/٦٩، «الكشف والبيان» ١/٢٢٩، «مفاتيح الغيب» ٣/٥٩٠، «البحر المحيط» ١/٤٦٢، «التحرير والتنوير» ١/٥٨٤.

(٣) ينظر: «معاني القرآن» للأخفش ١/١٣٧، «جامع البيان» ٢/٣٩٨.

المطلب الثاني

متعلَّق الجار والمجرور﴿كَمَآ﴾ من قوله تعالى:

﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾[البقرة:١٥١].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

ذكر العلماء في معنى الكاف من: ﴿كَمَآ﴾قولين:

الأول: -وهو الأظهر-: أنها للتشبيه، الثاني: أنها التعليل، وعلى الأول تكون نعتًا لمصدر محذوف، واختلف في متعلقها-حينئذ-على أربعة وجوه:

أولها: أنه متعلقة بقوله تعالى: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ﴾[البقرة:١٥٠]، والمعنى: ولأتم نعمتي عليكم في أمر القبلة إتمامًا مثل إتمامها عليكم بإرسال رسول منكم، ومتعلق الإتمامين مختلف، فالأول بالثواب في الآخرة، والثاني بإرسال الرسول في الدنيا، أو الأول بإيجاب الدعوة الأولى لإبراهيم في قوله: ﴿ **وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ** ﴾[البقرة: ١٣٨]، والثاني بإجابة الدعوة الثانية في قوله: ﴿**رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ**) [البقرة: ١٢].

ثانيها: أنها متعلقة بـــ: ﴿ **تَهۡتَدُونَ** ١٥٠﴾، والمعنى: تهتدون اهتداء مثل إرسالنا فيكم رسولًا، ويكون تشبيه الهداية بالإرسال في التحقيق والثبوت، أي: اهتداء متحققًا كتحقق إرسالنا.

ثالثها: أنها متعلقة بقوله: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا** ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: جعلًا مثل إرسالنا، وهذا بعيد؛ لطول الفصل المؤذن بالانقطاع.

رابعها: أنها متعلقة بما بعدها، وهو: ﴿**فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ**﴾[البقرة: ١٥٢]، والمعنى: كما ذكرتكم بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب؛ فيكون على تقدير مصدر محذوف، وعلى تقدير مضاف، أي: اذكروني ذكراً مثل ذكرنا

لكم بالإرسال، ثم صار: مثل ذكر إرسالنا، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقيل: الكاف على التشبيه في موضع نصب على الحال من نعمتي ، أي: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾ مشبهة إرسالنا فيكم رسولًا.

وأما على جعل الكاف للتعليل فهي متعلقة بما بعدها، وهو: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ﴾ والمعنى: اذكروني لأجل إرسالنا فيكم رسولًا[1].

هذا وقد اختار الطبري تعلق الكاف بـــ: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾[البقرة:١٥٠]، ورد القول بتعلقها بما بعدها، فقال:

" وقد قال قوم[2]: إنّ معنى ذلك: فاذكرُوني كما أرسلنا فيكم رسولًا منكم أذكركم، وزعموا أن ذلك من المقدم الذي معناه التأخير، فأغرقوا النزع[3]، وبعدوا من الإصابة، وحملوا الكلام على غير معناه المعروف، وسوَى وجهه المفهوم؛ وذلك أنّ الجاريَ من الكلام على ألسن العرب، المفهومَ في خطابهم بينهم – إذا قال بعضهم لبعض: كما أحسنت إليك يا فلان فأحسن– أن لا يَشترطوا للآخَر ...ففي مجيء جواب:(اذكروني) بعده، وهو قوله: ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ أوضحُ دليل على أن قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا﴾ من صلة الفعل الذي قبله، وأن قوله: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ خبرٌ مبتدأ منقطعٌ عن الأول، وأنه من سبب قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ بمعزل[4]".

وما ذهب إليه الطبري من كون الكاف للتشبيه، ومن تعلق الجار والمجرور بما قبله دون ما بعده هو الراجح لدى جمهور العلماء[5]، ومما ضعفوا به تعلق الجار

(١) كالزجاج. ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ٢٢٧/١.
(٢) ينظر: «الكشف والبيان» ١٨/٢، «المحرر الوجيز» ١/ ٢٢٦، «الكشاف» ٢٠٦/١، «المحرر الوجيز» ١/ ٢٢٦، «مفاتيح الغيب» ٤/ ١٢٢، «الدر المصون» ١٨١/٢-١٨٢.
(٣) مثل في الغلو والإفراط.
(٤) «جامع البيان» ٢٠٩/٣.
(٥) ينظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية» ٥١٠/١، «المحرر الوجيز» ٢٢٦/١، «تفسير الراغب» ٣٤٣/١، «الكتاب الفريد» ٤٦/٢، «الجامع لأحكام القرآن» ١٧٠/٢، «التسهيل لعلوم التنزيل» ١٠١/١، «فتوح الغيب» ١٦٢/٣، «البحر المحيط» ٤٦/٢.

والمجرور بـــ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾-إضافة إلى ما ذكره الطبري- أن الأمر إذا كان له جواب لم يتعلق به ما قبله لاشتغاله بجوابه، وأيضاً وجود الفاء فيه، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[١].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾؛ لأن التالي له، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ بناء على اختيار الطبري كلام مستأنف[٢]غير متعلق بما قبله، والاستئناف من مقتضيات الوقف.

أما على جعل الجار والمجرور متعلقًا بقوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ فلا وقف بينهما، ولا على قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾[٣]؛ لأنه لا يفصل بين المتعلقين بوقف، إلا على رأي من يجوز الوقف على رأس الآية مع التعلق اللفظي فإنه يصح الوقف في مذهبه على: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾ **وإن** تعلق تاليه بسابقه.

والراجح هنا هو الوقف على: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾؛ لرجحان تعلق الجار والمجرور ﴿كَمَآ﴾ بما قبله، كما تبين.

كما أرى حسن الوقف على هذا الموطن على تعلقه أيضاً بـــ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾؛ لكونه رأس آية، وهي من مسوغات الوقف مطلقًا.

(١) ينظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية» ٥١٠/١، «البحر المحيط» ٤٦/٢.
(٢) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ٨٥، «الجدول» ٣٠٩/٢، «الإعراب المفصل» ١٩٦/١.
(٣) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ٨٥.

المطلب الثالث

إعراب﴿وَرَسُولًا﴾من قوله تعالى:

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾[آل عمران:٤٩].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

يترتب إعراب ﴿وَرَسُولًا﴾ على معناه، فإذا جعل صفة بمعنى: مرسل ففي إعرابه خمسة أوجه:

الأول: أن يكون مفعولًا به منصوبا بفعل مضمر لائق بالمعنى، تقديره: ويجعله رسولًا، وهذا الوجه الراجح لقلة الإضمار فيه.

الثاني: أن يكون منصوباً على الحال عطفًا على:﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾[٤٩]؛ إذ التقدير: وجيهًا ومعلمًا ومرسلًا.

الثالث: أن يكون منصوباً على الحال من الضمير في:﴿وَيُكَلِّمُ﴾[٤٦]؛ فيكون معطوفًا على قوله: ﴿وَكَهۡلٗا﴾ [٤٦]، أي: ويكلم الناس طفلا وكهلا ومرسلا.

وضعف هذان الوجهان؛ لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعل من لفظ رسول، ويكون ذلك الفعل معمولًا لقول مضمر أيضا هو من قول عيسى، والتقدير: ويقول أُرسِلتُ رسولًا.

وضعف هذا أيضا؛ إذ فيه إضمار القول ومعموله الذي هو: أرسلت، والاستغناء عنهما باسم منصوب على الحال المؤكدة.

الخامس: أن تكون الواو زائدة، ويكون حالًا من ضمير: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾، وهو ضعيف؛ لزيادة الواو، لا يوجد في كلامهم: جاء زيد وضاحكًا، أي: ضاحكًا.

وإن جعل ﴿وَرَسُولًا﴾ مصدراً ففي نصبه وجهان: أنه مفعول به عطفًا على المفعول الثاني ليعلمه، أي: ويعلمه الكتاب ورسالة، أي: يعلمه الرسالة أيضا، والثاني: أنه

مصدر في موضع الحال[١].

وقد اختار الطبري نصب ﴿وَرَسُولًا﴾ مفعولًا لفعل مضمر، تقديره: ويجعله رسولًا، ولم يذكر سوى هذا الوجه[٢].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري نصب ﴿وَرَسُولًا﴾ بفعل مضمر جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾[٣]؛ لأن التالي له-على هذا- جملة فعلية معطوفة على جملة: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، وعطف الجمل من مسوغات الوقف؛ إذ هو في حكم الاستئناف-كما ذكر العماني [ت:٥٠٥ هـ]:[٤]- لأن الجملتين فيه تجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى[٥].

أما على باقي الأوجه المذكورة فلا وقف على:﴿ وَٱلتَّوۡرَىٰةَوَٱلۡإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾؛ للتعلق القائم بينه وبين ما بعده على هذه الأوجه، كما سبق بيانه، إلا على رأي من يجوز الوقف على رأس الآية مع التعلق اللفظي فإنه يصح الوقف في مذهبه على هذا الموطن وإن تعلق تاليه بسابقه.

والذي أرجه هنا هو الوقف على:﴿وَٱلتَّوۡرَىٰةَوَٱلۡإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾؛ لرجحان الوجه الأول المسوغ للوقف، كما أن هذا الموطن رأس آية، وأراها من مسوغات الوقف مطلقا.

(١) ينظر: «البحر المحيط» ١٦٠/٣-١٦١، «الدر المصون» ١٨٦/٣-١٨٩.
(٢) ينظر: «جامع البيان» ٤٢٣/٦.
(٣) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ١٣٦.
(٤) ينظر: «المرشد» ٥٣٩/١.
(٥) ينظر: «المرشد» ٢٤١/١، «لطائف الإشارات» ٥٠٧/٢.

المبحث الثاني

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من سورة «الأنبياء» إلى آخر سورة «النمل»

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

عامل النصب في﴿ يَوْمَ ﴾ من قوله تعالى:

﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء:١٠٤].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

ذكر العلماء في ناصب الظرف: ﴿**يَوْمَ**﴾ أقوالاً[(١)]:

الأول: أنه منصوب بـــ: ﴿**لَا يَحْزُنُهُمُ**﴾[الأنبياء:١٠٣].

الثاني: أنه منصوب بـــ:﴿**ٱلْفَزَعُ**﴾[الأنبياء:١٠٣]،قاله الزمخشري[ت:٥٣٨ هـــ].

الثالث: أنه منصوب بـــ: ﴿**وَتَتَلَقَّىٰهُمُ**﴾ [الأنبياء:١٠٣].

الرابع: أنه بدل من العائد المقدر، والتقدير: توعدونه يوم نطوي، ذكره أبو البقاء[ت: ٦١٦هـــ].

الخامس: أنه منصوب بإضمار اذكر أو أعني.

هذا، وقد اختار الطبري القول الأول، ولم يذكر غيره؛ حيث قال: "يقول تعالى ذكره: لا يحزنهم الفزع الأكبر يوم نطوي السماء؛ فـــ﴿**يَوْمَ**﴾ صلة من:﴿ **يَحْزُنُهُمُ**﴾[(٢)]".

وهذا القول هو الراجح والمقدم لدى جمهور أهل العلم، وكثير منهم لم يذكر سواه[(٣)].

---

(١) ينظر: «الكشاف» ١٣٧/٣، «الكتاب الفريد» ٥١٨/٤ ، «البحر المحيط» ٤٧١/٧ ، «الدر المصون» ٢٠٨/٨-٢٠٩.

(٢) «جامع البيان» ٥٤٢/١٨.

(٣) ينظر: «الهداية» ٤٨٢٣/٧، «التفسير البسيط» ٢١٨/١٥، «الكشاف» ١٣٧/٣، «مفاتيح الغيب» ١٩١/٢٢، «الكتاب الفريد» ٥١٨/٤، «مدارك التنزيل» ٤٢٢/٢، «البحر المحيط» ٤٧١/٧، «الدر المصون» ٢٠٨/٨.

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري، وكذ على القول الثاني والثالث عدمُ الوقف من قوله تعالى:﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ﴾ إلى قوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ﴾، فلا يوقف على:﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾[الأنبياء:١٠٣]، ولا على: ﴿تُوعَدُونَ ١٠٣﴾ [(١)]؛ لما يترتب على الوقف خلال هذا القول الكريم من الفصل بين العامل ومعموله، وهو غير جائز.

كما لا يوقف في القول الرابع على: ﴿ تُوعَدُونَ ١٠٣﴾؛ إذ لا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف[(٢)].

غير أنه يحسن الوقف في هذه الأقوال على:﴿ تُوعَدُونَ ١٠٣﴾ خاصة عند من يجوز الوقف على رأس الآية وإن تعلقت بما بعدها إعراباً، وهو الراجح لدى.

أما على القول الخامس فإنه يوقف على: ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على استئناف تاليه، وكذا على: ﴿تُوعَدُونَ ١٠٣﴾[(٣)]؛ إذ العامل في الظرف مقدر بعدهما؛ فلا يترتب على الوقف فصل بين العامل ومعموله.

(١) ينظر: «القطع» ص: ٤٣٥، «منار الهدى» ص: ٥٠٩.
(٢) ينظر: «إيضاح الوقف» ١١٦/١.
(٣) ينظر: «منار الهدى» ص: ٥٠٩.

المطلب الثاني

إعراب الجار والمجرور﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾ من قوله تعالى:

﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦﴾[النور:٣٦].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

ذكر العلماء في إعراب الجار والمجرور﴿فِي بُيُوتٍ ﴾ أقوالاً[١]:

الأول: أنه صفة لـــ: ﴿ كَمِشۡكَوٰةٖ﴾[النور:٣٥]،، أي: كمشكاة في بيوت.

الثاني:أنه صفة لـــ:﴿ مِصۡبَاحٌۖ﴾[النور:٣٥]. الثالث: أنه صفة لـــ: ﴿زُجَاجَةٌۖ ﴾[النور:٣٥]. الرابع: أنه متعلق بـــ: ﴿يُوقَدُ﴾[النور:٣٥]. الخامس: أنه حال للمصباح والزجاجة والكوكب، أي: وهي في بيوت أذن الله في بنائها. السادس: أنه متعلق بمحذوف، أي: يسبحونه في بيوت. السابع: أن يتعلق بـــ: ﴿ يُسَبِّحُ ﴾[النور:٣٦]، أي: يسبح رجال في بيوت. الثامن: أن يتعلق بمحذوف، ويكون خبراً مقدماً ﴿رِجَالٞ﴾[النور:٣٧] مبتدأ مؤخراً.

وقد اختار الطبري تعلق الجار بـــ: (يُوقَدُ﴾[٢]، والقول الأول هو الراجح والمقدم لدى أكثر العلماء[٣]

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري كونَ الجار والمجرور متعلقاً بـــ: ﴿يُوقَدُ﴾، وكذا على جميع الأقوال إلى الخامس عدم جواز الوقف على: ﴿عَلِيمٌ ٣٥﴾؛ لأن الوقف عليه- على هذه الأقوال- يؤدي إلى الفصل بين الصفة وموصوفها، أوبين الحال وصاحبه، أوبين الفعل وما يتعلق به، والفصل بين كل ماذكر غير جائز.

---

(١) ينظر: «إيضاح الوقف» ٧٩٧/٢، «الكتاب الفريد» ٦٥٠/٤، «البحر المحيط» ٤٧/٨ ، «الدر المصون» ٤٠٩/٨.

(٢) «جامع البيان» ١٨٩/١٩.

(٣) ينظر: : «معاني القرآن وإعرابه» ٤٥/٤، «الكشاف» ٢٤٢/٣، «زاد المسير» ٢٩٧/٣، «أنوار التنزيل» ١٠٨/٤، «مدارك التنزيل» ٥٠٧/٢، «التسهيل لعلوم التنزيل» ٧١/٢، «نظم الدرر» ٢٧٧/١٣، «الدر المصون» ٤٠٩/٨، «إرشاد العقل السليم» ١٨٠/٦.

أما على القول السادس والسابع والثامن فإنه يجوز الوقف ويتم على: ﴿عَلِيمٌ ۝٣٥﴾[١]؛ إذ الجار والمجرور التالي له في هذه الأقوال مستأنف[٢]، كما أن ﴿عَلِيمٌ ۝٣٥﴾ تمام الكلام على المثل؛ فالتعلق اللفظي والمعنوي غير قائم بينه وبين تاليه.

ويرجح الوقف أن أكثر المعربين على أن ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مستأنف، وتعلقه بما قبله يضعفه طول الفصل بينهما، كما أنه يؤدي إلى كون ذكر حال المنتفعين بالتَّمثيلِ المهديِّينَ استتباعاً واستطراداً، وهو ما لا يليق بشأن التنزيل الجليل[٣].

ومن ثم اختار جمع من علماء الوقف كونه محلًا للوقف[٤].

وأيضا يحسن الوقف عليه كونه رأس آية؛ فهي على الراجح لدي من مسوغات الوقف وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

(١) ينظر: «القطع» ص: ٤٧٠، «منار الهدى» ص: ٥٣٨.
(٢) ينظر: «البحر المحيط» ٤٧/٨، «التحرير والتنوير» ١٩٨/١٨.
(٣) ينظر: «إرشاد العقل السليم» ١٨٠/٦، «الجدول» ٢٦٨/١٨، «إعراب القرآن» للدعاس وزميليه ٣٥٣/٢، «المجتبى» ٧٩٨/٢، و«إعراب القرآن» لمحمود ياقوت ٣٢٠٣/٧.
(٤) ينظر: «المكتفى» ص:١٤٤، «المرشد» ٤٥١/٢، «الهادي» ٧٠٩/٢، «المقصد» ص:٦١.

المطلب الثالث

خبر المبتدأ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ من قوله تعالى:

﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ﴿٦٣﴾﴾[الفرقان:٦٣].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

اختلف العلماء في خبر المبتدأ ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ على قولين[(١)]:

الأول: أن خبره﴿ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا ﴾.

الثاني: أن الخبر هو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾[٧٥]، و﴿ يَمۡشُونَ﴾، وما بعده صفات للمبتدأ.

هذا، وقد اختار الطبري القول الثاني، ولم يذكر سواه[(٢)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري خبر المبتدأ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ عدم جواز الوقف من قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ إلى قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴿٧٦﴾﴾؛ لأن الوقف خلال هذا القول الكريم يقتضي الفصل بين المبتدأ وخبره، وهو غير جائز.

أما على القول الآخر فإنه يجوز الوقف على:﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴿٦٣﴾﴾[(٣)]؛ لأن المبتدأ قد استوفى خبره قبله، وكذا يصح الوقف على غيره مما لم يتعلق بما بعده لفظًا.

وأرى أنه يوقف على رؤوس آي هذا القول الكريم على اختيار الطبري أيضاً؛ لأن رأس الآية مسوغ للوقف وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

---

(١) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ٧٥/٤، «الكشاف» ٢٩٠/٣، «الكتاب الفريد» ٣٣/٥، «الدر المصون» ٤٩٧/٨.

(٢) ينظر: «جامع البيان» ٣٢١/١٩.

(٣) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ٤٨٧-٤٨٨، «منار الهدى» ص:٥٥٣.

الفصل الثاني

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «القصص» إلى آخر القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «القصص» إلى آخر سورة «الصافات»

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

متعلَّق الجار والمجرور﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ من قوله تعالى:

﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ٣٥﴾[القصص:٣٥].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

اختلف العلماء في متعلق الجار والمجرور﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ على أقوال عديدة[(١)]:

الأول: أنه متعلق بـــ:﴿يَصِلُونَ﴾، أي: فلا يصلون إليكما بسبب آياتنا، أي: تمتنعان منهم بآياتنا.

الثاني: أنه يتعلق بـــ: ﴿سُلۡطَٰنٗا﴾، والمعنى: ونجعل لكما حجة بآياتنا، أي: غلبتكما وتسلطكما بآياتنا.

الثالث: أنه متعلق بـــ: ﴿وَنَجۡعَلُ﴾، أي: ونجعل لكما بآياتنا سلطاناً، أي: غلبة وتسلطًا، أو حجة واضحة.

(١) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ١٤٤/٤، «التفسير الوسيط» للواحدي٣٩٩/٣، «الكشاف» ٤١٠/٣، «الكتاب الفريد» ١٣٦/٥، «أنوار التنزيل» ١٧٧/٤، «البحر الحيط» ٣٠٥/٨، «الدر المصون» ٦٧٨/٨.

الرابع: أن الباء في﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ للقسم، وجوابُه: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾ مقدما عليه، ورده أبو حيان [ت: ٧٤٥هـ] بأن جواب القسم لا تدخله الفاء عند الجمهور.

الخامس: أن التقدير: أنتما ومن اتبعكما الغالبون فرعونَ وملأه بآياتنا، أي: بحجتنا وسلطاننا الذي نجعله لكما، ورد هذا القول؛ لأن فيه تقديم صلة على موصول، وقد أجازه الأخفش [ت:٢١٥هـ]على أن﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ بيان لـ:﴿ٱلۡغَٰلِبُونَ ٣٥﴾، بمعنى أنه صلة لما بينه، فيتعلق بمحذوف، والتقدير: أنتما غالبان بآياتنا على أعدائنا. ويجوز-أيضاً- على أن اللام في:﴿ٱلۡغَٰلِبُونَ ٣٥﴾ للتعريف لا بمعنى الذي.

السادس: أنه متعلق بمحذوف، وفيه تقديرات: أحدها: اذهبا بآياتنا. الثاني: تمتنعان منهم بآياتنا. الثالث: فلا يصلون إليكما متلبسِين بآياتنا؛ فالباء للحال.

السابع: أن هذا من لغو القسم، والمراد بلغو القسم: أن جوابه محذوف، أي: بآياتنا لتغلبن.

هذا، وقد اختار الطبري القول الخامس، ولم يذكر سواه[(١)]، والراجح عند جمهور أهل العلم أن﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ متعلق بـ:﴿يَصِلُونَ﴾[(٢)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري جواز الوقف وتمامه على: ﴿إِلَيۡكُمَا﴾، ويبتدأ بما بعده؛ لعدم التعلق بينهما؛ إذ إن﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ -في هذا القول- مستأنف غير متعلق بالسابق.

وكذا على القول السابع، وعلى التقديرين الأولين في القول السادس؛ لعدم تعلقه بما بعدهما فيما ذكر، بينما لا يجوز الوقف على التقدير الثالث؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبه بالوقف؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بينهما.

---

(١) ينظر: «جامع البيان» ٥٧٩/١٩.

(٢) ينظر:«معاني القرآن وإعرابه» ١٤٤/٤، «معالم التنزيل» ٢٠٨/٦، «التفسير الوسيط» للواحدي٣٩٩/٣، «الكشاف» ٤١٠/٣، «التبيان في إعراب القرآن» ١٠٢١/٢، «الكتاب الفريد» ١٣٦/٥، «أنوار التنزيل» ١٧٧/٤، «مدارك التنزيل» ٦٤٣/٢، «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ٢٣٦/٦، «إعراب القرآن » للدعاس وزميليه ٤٣٠/٢، «الإعراب المفصل»٣٩٨/٨.

أما على الأقوال الخمسة الأول فلا يجوز الوقف على:﴿إِلَيۡكُمَا﴾[(١)]؛ لتعلق ما بعده بما قبله؛ فلا يفصل بينهما، ولئلا يفصل بين القسم وجوابه.

والذي نميل إليه هو وصل ﴿إِلَيۡكُمَا﴾، بما بعده؛ إذ الراجح-كما تقدم- أن﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ متعلق بـــ:﴿يَصِلُونَ﴾؛ فلا يفصَل بينهما بالوقف.

يقول العماني[ت:٥٠٥ هـــ]:"...وعلى الوجه الأول تتعلق الآيات بقوله: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا﴾، كأنه قال: لا يصلون إليكما بحجتنا وسلطاننا، وأكثر أهل العلم على هذا الوجه[(٢)]".

كما أن عدم الوقف على: ﴿إِلَيۡكُمَا﴾ هو الراجح عند جمهور علماء الوقف[(٣)].

(١) ينظر: «القطع والائتناف» ص ٥١١-٥١٢، «المكتفى» ص:١٥٧ ، «المرشد» ٥١٠/٢.
(٢) «المرشد» ١٤٤/٤، «لطائف الإشارات» ٣٢٤٤/٧.
(٣) ينظر: «إيضاح الوقف» ٨٢٣/٢، «القطع» ص: ٥١٢، «المكتفى» ص: ١٥٧، «المرشد» ٥١٠/٢، «المقصد» لزكريا الأنصاري ص: ٦٦، «الاهتداء» للخليجي ص: ٤٥٧.

المطلب الثاني

عامل النصب في﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ من قوله تعالى:

﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٦﴾[العنكبوت:١٦].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

اختلف العلماء في إعراب لفظ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ على ثلاثة أقوال[١]:

الأول: أنه منصوب بـــ: ﴿أَرۡسَلۡنَا ﴾[١٤] عطفا على: ﴿نُوحًا)[١٤]، أي: ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم، وإليه ذهب الزجاج[ت: ٣١١هـــ].

الثاني: أنه منصوب بـــ:(أنجى) عطفاً على الهاء من: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ﴾[١٥]، والمعنى: فأنجيناه وإبراهيم، قاله الكسائي [ت:١٨٩هـــ].

الثالث: أنه منصوب باذكر مقدراً، أي: واذكر إبراهيم.

هذا، وقد اختار الطبري القول الثالث، ولم يذكر سواه فقال: " يقول تعالى ذكره لنبيه محمد -ﷺ-: واذكر أيضاً يا محمد إبراهيم خليل الرحمن[٢]".

والراجح لدى جمهور أهل العلم أن﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾ منصوب عطفاً على: ﴿نُوحًا﴾[٣].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿ءَايَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٥﴾؛ لعدم التعلق بينهما؛ إذ إن﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ -في هذا القول- جملة مستأنفة[٤] بقصة جديدة غير متعلقة بالسابق.

---

(١) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ١٦٤/٤، «إعراب القرآن» للنحاس ١٧١/٣، «الكشاف» ٤٤٦/٣.

(٢) «جامع البيان» ١٨/٢٠.

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ١٦٤/٤، ، «بحر العلوم» للسمرقندي ٦٢٨/٢، «التفسير الوسيط» للواحدي٤١٦/٣، «معالم التنزيل» ٥٥٣/٣، «المحرر الوجيز» ٣١٠/٤، «زاد المسير» ٤٠٣/٣، «الكتاب الفريد» ١٦١/٥، «أنوار التنزيل» ١٩٠/٤، «البحر المحيط» ٣٤٧/٨، «الدر المصون» ١٤/٩، « التحرير والتنوير» ٢٢٤/٢٠.

(٤) ينظر: «حدائق الروح» ٣٧٨/٢١.

أما على القولين الأولين فلا يجوز الوقف على: ﴿ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٥﴾[1]؛ لتعلق المتعاطفين لفظا ومعنى؛ فلا يفصل بينهما.

لكن يجوز الوقف على الموطن المذكور في هذين القولين على الرأي المجوز الوقف على رأس الآية وإن تعلقت بما بعدها لفظًا، وهذا ما أرجحه.

(١) ينظر: «القطع والائتناف» ص: ٥١١-٥١٢، «المكتفى» ص: ١٥٧، «المرشد» ٥١٠/٢.

المطلب الثالث

عامل النصب في﴿وَعَادًا﴾ من قوله تعالى:

﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ ﴿٣٨﴾﴾[العنكبوت:٣٨].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

اختلف العلماء في إعراب ناصب لفظ﴿وَعَادًا﴾ على ثلاثة أقوال(١):

الأول: أنه منصوب بـــ:(أخذ) عطفا على مفعوله(هم) [٣٧]، أي: فأخذتهم وعاداً وثمود.

الثاني: أنه منصوب بـــ: ﴿فَتَنَّا﴾أول السورة [٣] عطفاً على مفعوله﴿ٱلَّذِينَ﴾ [٣]، أي: فتنا الذين من قبلهم وعاداً وثمود، وهو قول الكسائي[ت:١٨٩هـــ].

الثالث: أنه منصوب بمقدر، اذكر أو أهلكنا، أي: واذكر عاداً وثمود، أو أهلكنا عاداً وثمود، ودل على الثاني﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ﴾؛ لأنه في معنى الإهلاك.

وقدره ابن عاشور[ت: ١٣٩٣هـــ] بـــ: أخذنا، ويفسره قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ورجحه بأن (كلا) اسم يعم المذكورين فلما جاء منتصباً بـــ: ﴿أَخَذۡنَا﴾ تعين أن ما قبله منصوب بمثله، وتنوين العوض الذي لحق (كُلاً) هو الرابط، وأصل نسج الكلام: وعاداً وثمود وقارون وفرعون إلخ ... كلهم أخذنا بذنبه، وضعف القول الثاني؛ لطول بعد المعطوف عليه(٢).

وضعف السجاوندي[ت: ٥٦٠هـــ] الأول بأن﴿وَقَد تَّبَيَّنَ ﴾حال، ولا يصلح أن يكون عامله﴿فَأَخَذَتۡهُمُ﴾؛ لأن النبي -ﷺ- وأصحابه، وهم المخاطبون لم يحضروا حال الرجفة(٣).

(١) ينظر: «الكتاب الفريد» ١٧١/٥، «الدر المصون» ٢١/٩.
(٢) ينظر: «التحرير والتنوير» ٢٤٨/٢٠.
(٣) ينظر: «علل الوقوف» ٧٩٠/٢.

هذا، وقد اختار الطبري القول الثالث، ولم يذكر سواه فقال -عند تفسيره للآية الكريمة-: "يقول -تعالى ذكره-: واذكروا أيها القوم عاداً وثمود[١]".

ونصبه بمقدر هو الراجح لدى جمهور أهل العلم، بل كثير منهم لم يذكر سواه[٢].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على القول الراجح الذي اختاره الطبري تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ٣٧﴾؛ لعدم تعلقه بتاليه؛ إذ إن التالي -في هذا القول- جملة مستأنفة غير متعلقة بالسابق، أو معطوفة عطف جملة على جملة[٣]، وهي حديث عن قصة جديدة من قصص السابقين، وعطف الجمل -كالاستئناف- من مقتضيات الوقف؛ إذ هو في حكم الاستئناف-كما ذكر العماني[ت:٥٠٥ هـ]:[٤] - لأن الجملتين فيه تجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى، فاللاحقة كالمنفصلة عن السابقة[٥].

أما على القولين الأولين فلا يجوز الوقف على: ﴿فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ٣٧﴾[٦]؛ إذ التالي له معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، وعطف المفردات من موانع الوقف.

لكن يصح الوقف على الموطن المذكور في هذين القولين على الرأي المجوز الوقف على رأس الآية وإن تعلقت بما بعدها لفظًا، وهو ما أرجحه.

---

(١) «جامع البيان» ٣٤/٢٠.

(٢) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ١٦٨/٤، ، «تفسير القرآن العزيز» لابن زمنين ٣٤٧/٣، «معالم التنزيل» ٥٥٧/٣، «الكشاف» ٤٥٤/٣، «المحرر الوجيز» ٣١٧/٤، «زاد المسير» ٤٠٧/٣، «التبيان» ١٠٣٣/٢، «الكتاب الفريد» ١٧١/٥، «البحر المحيط» ٣٥٦/٨، «الجدول» ٣٣٧/٢٠، «المجتبى» ٩١٨/٣.

(٣) ينظر: «الجدول» ٣٣٧/٢٠، «المجتبى» ٩١٨/٣.

(٤) ينظر: «المرشد» ٥٣٩/١.

(٥) ينظر: «المرشد» ٢٤١/١، «لطائف الإشارات» ٥٠٧/٢.

(٦) ينظر: «القطع والائتناف» ص ٥٣٣، «علل الوقوف» ٧٨٩/٢.

المطلب الرابع

عامل النصب في ﴿أَشِحَّةً﴾ من قوله تعالى:

﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ﴾[الأحزاب:١٩].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

اختلف العلماء في نصب لفظ﴿أَشِحَّةً﴾ على قولين[(١)]:

الأول: أنه منصوب على الذم، أي: أذم أشحة.

الثاني: أنه منصوب على الحال، وفي العامل فيه أوجه، أحدها: ﴿يَأْتُونَ﴾[١٨]، قاله الزجاج [ت: ٣١١هـ]. الثاني: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ﴾[١٨]. الثالث: يعوقون مضمراً، قاله الفراء [ت: ٢٠٧هـ]. الرابع: ﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾[١٨]. الخامس: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾[١٨].

هذا، وقد اختار الطبري النصب على الحال من فاعل﴿يَأْتُونَ﴾، فقال-عند تفسيره للآية الكريمة-:" ونصب قوله: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ﴾ على الحال من ذكر الاسم الذي في قوله: ﴿يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ﴾، كأنه قيل: هم جبناء عند البأس، أشحاء عند قسم الغنيمة بالغنيمة[(٢)]"، وهذا الراجح لدى جمهور أهل العلم، بل كثير منهم لم يذكر سواه[(٣)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على اختيار الطبري عدم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾﴾، وكذا لا يجوز على جميع تقديرات القول الثاني عدا التقدير الثالث؛ إذ الوقف

(١) ينظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي ٥٧٥/٢، «الدر المصون» ١٠٥/٩.

(٢) «جامع البيان» ٢٣١/٢٠.

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ٢٣٠/٤ ، «التفسير البسيط» للواحدي ٢٠٦/١٨، «زاد المسير» ٤٥٤/٣، «التبيان» ١٠٥٤/٢، «أنوار التنزيل» ٢٢٨/٤، «مدارك التنزيل» ٢٣/٣، «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود ٩٦/٧، «الجدول» ١٤٢/٢١، «التحرير والتنوير» ٢٩٦/٢١، «إعراب القرآن وبيانه» ٦١٨/٧، «الإعراب المفصل» ٢٣٤/٩. «حدائق الروح» ٤٦٧/٢٢.

على هذه التقديرات يقتضي الفصل بين الحال وصاحبها، وهو غير جائز، كما ذكر علماء الوقف[١].

لكن هذا عند من لا يعتبر سنية الوقف على رأس الآية، والذي أميل إليه أنه يحسن الوقف على الموطن المذكور على جميع هذه التقديرات؛ لأن الوقف على رأس الآية سنة، وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

أما على التقدير الثالث في القول الثاني، وكذا على القول الأول فإنه لا مانع من الوقف على: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾﴾؛ لعدم تعلقه بتاليه؛ إذ إن التالي -في الإعرابين- جملة مستأنفة غير متعلقة بالسابق.

(١) ينظر: «إيضاح الوقف» ٥٦٦/٢.

المبحث الثاني

اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء من أول سورة «ص» إلى آخر القرآن الكريم»

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

العامل في ﴿ إِذْ﴾ من قوله تعالى:

﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴿٣١﴾﴾[ص:٣١].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

مجموع ماذكره العلماء في العامل في ﴿ إِذْ﴾ هنا ثلاثة أقوال[(١)]:

الأول: أن العامل فيه اذكر مقدراً.

الثاني: أن الناصب له ﴿أَوَّابٌ ﴾[٣٠].

الثالث: أن ناصبه ﴿نِعْمَ﴾[٣] .

وقد اختار الطبري القول الثاني، فقال عند تفسيره لهذه الأية الكريمة: "يقول تعالى ذكره: إنه نواب إلى الله من خطيئته التي أخطأها، إذ عرض عليه بالعشي الصافنات; فإذ من صلة أواب[(٢)]".

وأراه الأولى؛ لسلامته من الإضمار، واختاره ابن عاشور[ت: ١٣٩٣هـ]، فقال:" يتعلق ﴿إِذْ عُرِضَ﴾ بـ: ﴿أَوَّابٌ﴾[٣٠]، وتعليق هذا الظرف بـ: ﴿أَوَّابٌ ﴾ تعليق تعليل؛ لأن الظروف يراد منها التعليل كثيراً؛ لظهور أن ليس المراد أنه أواب في هذه القصة فقط ؛ لأن صيغة﴿أَوَّابٌ﴾ تقتضي المبالغة، والأصل منها الكثرة[(٣)]".

(١) ينظر: «التبيان» ١١٠٠/٢، «الدر المصون» ٣٧٤/٩.
(٢) «جامع البيان» ١٩٢/٢١.
(٣) «التحرير والتنوير» ٢٥٤/٢٣.

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على ما اختاره الطبري، وكذا على القول الثالث عدم الوقف على: ﴿أَوَّابٌ﴾[١]؛ إذ الوقف عليه في هذين القولين يقتضي الفصل بين العامل ومعموله، وهو غير جائز.

لكن هذا عند من لا يعتبر سنية الوقف على رأس الآية، والذي أميل إليه أنه يحسن الوقف على الموطن المذكور على جميع التقديرات؛ لأن الوقف على رأس الآية سنة، وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

أما على القول الأول فإنه يكفي الوقف على: ﴿أَوَّابٌ﴾[٢]؛ لعدم تعلقه بتاليه؛ إذ إن التالي -على هذا القول- جملة مستأنفة غير متعلقة بالسابق.

(١) ينظر: «القطع» ص ٥٩٩. «منار الهدى» ص ٦٥٨.
(٢) ينظر: «الاقتداء» ١٤٥٤/٢، «منار الهدى» ص ٦٥٨.

المطلب الثاني

إعراب ﴿إِذْ﴾من قوله تعالى:

﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ ﴾[ص:٧١].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

مجموع ماذكره العلماء في إعراب ﴿ إِذْ﴾ هنا ثلاثة أقوال[(١)]:

الأول: أنه معمول ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾﴾[:٦٩].

الثاني: أنه بدل من:﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾﴾[٦٩] إذا كانت الخصومة في شأن من يستخلف في الأرض.

الثالث: أن الناصب له اذكر مقدراً، إن لم تكن الخصومة فيما ذكر.

والقول الأول هو اختيار الطبري، ولم يذكر سواه، فقال عند تفسيره لهذه الآية الكريمة: "وقوله: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ من صلة قوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾﴾، وتأويل الكلام: ما كان لي من علم بالملأ الأعلى إذ يختصمون حين قال ربك[(٢)]".

وجمهور أهل العلم على أن﴿إِذْ﴾ بدل من التي قبلها[(٣)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف:

يترتب على ما اختاره الطبري، وكذا على القول الثاني عدم الوقف على: ﴿يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾﴾؛ إذ الوقف عليه في هذين القولين يقتضي الفصل بين العامل ومعموله، وبين البدل والمبدل منه، وهذا غير جائز.

---

(١) ينظر: «الكتاب الفريد» ٤٤٢/٥، «الدر المصون» ٣٩٧/٩.

(٢) «جامع البيان» ٢٣٨/٢١.

(٣) ينظر: «التفسير الوسيط» للواحدي ٥٦٦/٣، «الكشاف» ١٠٤/٤ ، «المحرر الوجيز» ٥١٤/٤، «زاد المسير» ٥٨٢/٣، «أنوار التنزيل» ٣٤/٥، «التسهيل» ٢١٣/٢، «البحر المحيط» ١٧٢/٩، «إرشاد العقل السليم» ٢٣٥/٧، «فتح القدير» للشوكاني ٥١٠/٤، «التحرير والتنوير» ٣٠٠/٢٣.

لكن هذا عند من لا يعتبر سنية الوقف على رأس الآية، والذي أميل إليه أنه يحسن الوقف على الموطن المذكور مطلقًا؛ لأن الوقف على رأس الآية سنة، وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

أما على القول الثالث فإنه يكفي الوقف على: ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[1]؛ لعدم تعلقه بتاليه؛ إذ إن التالي -على هذا القول- جملة مستأنفة غير متعلقة بالسابق.

(١) ينظر: «الاقتداء» ١٤٥٩/٢، «منار الهدى» ص: ٦١١.

المطلب الثالث

متعلق لام﴿لِّيُدۡخِلَ﴾ من قوله تعالى:

﴿ لِّيُدۡخِلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡۚ﴾[الفتح:٥].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

مجموع ماذكره العلماء في متعلق اللام هنا أقوال[(١)]:

الأول: أنها متعلقة بـــ: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ﴾[٤]، أي: ليزدادوا إيماناً بسبب الإنزال؛ ليدخلهم جنات.

الثاني: أنها متعلقة بـــ:﴿ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ﴾[٣]، أي: وينصرك الله بالمؤمنين؛ ليدخل المؤمنين جنات.

الثالث: أنها متعلقة بـــ:﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ﴾[٢]، أي: ليغفر لك ذنب المؤمنين، ليدخل المؤمنين جنات.

الرابع: أنها متعلقة بـــ: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا﴾[١]، أي: فتحنا لك؛ ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات.

الخامس: أنها تتصل بـــ: ﴿أَنزَلَ)[٤]، أي: أنزل السكينة؛ ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات.

السادس: أنها متعلقة بما هو مفهوم من قوله:﴿حَكِيمًا ٤﴾، أي: الله حكيم فعل ما فعل ؛ ليدخل المؤمنين جنات.

السابع: أنها متعلقة بما هو مفهوم من:﴿وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ)[٣]، أي: ويتم نعمته عليك في الدنيا والآخرة، فيستجيب دعاءك في الدنيا، ويقبل شفاعتك في العقبى؛ ليدخل المؤمنين.

(١) ينظر: «مفاتيح الغيب» ٦٩/٢٨، «الكتاب الفريد» ٦٤٠/٥ ، «إرشاد العقل السليم» ١٠٥/٨، «الدر المصون» ٧١٠/٩.

الثامن: أنها متعلقة بما هو مفهوم من:﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾[٣]، أي: إنا فتحنا؛ ليدخل المؤمنين.

التاسع: أنها متعلقة بما هو مفهوم من الحال، أي: أمر بالقتال؛ ليدخل المؤمنين والمؤمنات.

العاشر: أنها متعلقة بمحذوف تقديره، يبتلي بتلك الجنود من شاء، فيقبل الخير ممن أهله له، والشر ممن قضى له به؛ ليدخل ويعذب.

الحادي عشر: أنها متعلقة بما يدل عليه ما ذكر من كون جنود السماوات والأرض له تعالى من معنى التصرف والتدبير، أي: دبر ما دبر من تسليط المؤمنين؛ ليعرفوا نعمة الله في ذلك ويشكروها، فيدخلهم الجنة.

والقول الثامن هو اختيار الطبري، ولم يذكر سواه[(١)]، وجمهور العلماء على تعلق اللام بمحذوف[(٢)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف

يترتب على ما اختاره الطبري، بل على كل الأقوال من السادس إلى الحادي عشر حسن الابتداء بقوله تعالى:﴿لِّيُدْخِلَ﴾؛ إذ هو كلام مستأنف غير متعلق بسابقه على هذه الأقوال[(٣)].

بينما لا يجوز الابتداء به على باقي الأقوال؛ إذ الوقف يقتضي الفصل بين اللام وما تتعلق به مما سبق بيانه، وهذا غير جائز.

لكن هذا عند من لا يعتبر سنية الوقف على رأس الآية، والذي أميل إليه أنه يحسن الوقف على الموطن المذكور مطلقاً؛ لأن الوقف على رأس الآية سنة، وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

---

(١) «جامع البيان» ٢٠٥/٢٢.

(٢) ينظر: «التفسير البسيط» ٢٨٦/٢٠، «الكشاف» ٣٣٤/٤، «زاد المسير» ١٢٩/٤، «أنوار التنزيل» ١٢٧/٥، «البحر المحيط» ٤٨٥/٩، «إرشاد العقل السليم» ١٠٥/٨، «فتح القدير» ٥٤/٥، «روح المعاني» ٢٤٧/١٣، «إعراب القرآن وبيانه» ٢٣٢/٩، «الجدول» ٢٤٥/٢٦.

(٣) ينظر: «الجدول» ٢٤٥/٢٦.

المطلب الرابع

العامل في ﴿يَوْمَ﴾ من قوله تعالى:

﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾[الطور:٩].

أقوال العلماء، واختيار الطبري:

ذكر العلماء في عامل﴿يَوْمَ﴾ هنا أربعة أقوال[(١)]:

الأول: أن العامل فيه(واقع)من قوله تعالى:﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧﴾.

الثاني: أن العامل ﴿دَافِعٍ ۝٨ ﴾.

الثالث: أن ناصبه مقدر، أي: اذكر يوم.

الرابع: أن العامل فيه﴿فَوَيْلٌ﴾[١١]، بمعنى إذا؛ لأنه زمان علق به ما بعده، كأنه قيل: إذا مارت السماء موراً فويل يومئذٍ للمكذبين.

وقد اختار الطبري القول الأول، ولم يذكر سواه، فقال عند تفسيره لهذه الآية الكريمة: " يقول-تعالى ذكره-: إن عذاب ربك لواقع﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾؛ فـ:﴿يَوْمَ﴾ من صلة (واقع)[(٢)]".

وهذا الراجح لدى جمهور أهل العلم، وكثير منهم لم يذكر سواه[(٣)].

أثر اختيار الطبري في حكم الوقف

يترتب على ما اختاره الطبري، وكذا على القول الثاني عدم الوقف على: ﴿لَوَٰقِعٌ ۝٧)، ولا على: (دَافِعٍ ۝٨ ﴾[(٤)]؛ إذ الوقف عليها في هذين القولين يقتضي الفصل بين العامل ومعموله، وهو غير جائز.

---

(١) ينظر: «الكتاب الفريد» ١٨/٦-١٩، «الدر المصون» ٦٥/١٠-٦٦.

(٢) «جامع البيان» ٤٦١/٢٢.

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» ٦١/٥، «التفسير البسيط» ٤٨٢/٢٠، «مشكل إعراب القرآن» ٦٩٠/٢، «المحرر الوجيز» ١٧٨/٥، «الجامع لأحكام القرآن» ٦٣/١٧، «التسهيل» ٣١١/٢، «إرشاد العقل السليم» ١٤٧/٨، «الجدول» ١٥/٢٧، «إعراب القرآن وبيانه» ٣٢٨/٩، «حدائق الروح » ٧١/٢٨.

(٤) ينظر: «القطع» ص: ٦٨٨، «منار الهدى» ص: ٧٤٤.

لكن هذا عند من لا يعتبر سنية الوقف على رأس الآية، والذي أميل إليه أنه يحسن الوقف على الموطن المذكور على جميع التقديرات؛ لأن الوقف على رأس الآية سنة، وإن تعلقت بما بعدها لفظًا.

أما على القولين الثالث والرابع فإنه يوقف على الموطنين المذكورين بلا خلاف[١]؛ ويبتدأ بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾؛ لأنه على هذين القولين مستأنف غير متعلق بما قبله[٢].

(١) ينظر: المصدران السابقان.
(٢) ينظر: «الكتاب الفريد» ١٨/٦-١٩.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبعد: فبعد معايشة موضوع اختيارات الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء، وتوفيقِ الله لإتمامه قد تَوصَّلت من خلال الدراسة والبحث في كتب الإعراب والتفسير وغيرها إلى جملة من النتائج، والتوصيات.

أما النتائج فيتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: الترجيح والاختيار متلازمان؛ فالترجيح مقدمة، والاختيار نتيجة.

ثانيا: اختيارات الإمام الطبري في الإعراب منها ما له أثر واضح في حكم الوقف والابتداء.

ثالثا: جُلُّ هذه الاختيارات التي لها أثر تؤثر في حكم الوقف جوازاً أو منعًا، وهي الاختيارات التي عني هذا البحث بدراستها، دون غيرها.

رابعا: الإمام الطبري لم يذكر أثر اختياراته في الإعراب في حكم الوقف، وذكر ذلك هو مهمة هذا البحث.

خامسا: أشار بعض علماء الوقف إلى حكم الوقف المترتب على اختيارات الطبري في الإعراب دون غيره من المفسرين، لكن دون تعليل، وقد حاولت قدر طاقتي التعليل لهذا الحكم.

سادسا: أوضح موضوع اختيارات الإمام الطبري في الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء العلاقة الوثيقة بين علم الإعراب، وعلم الوقف.

وأما أهم ما يوصي به هذا البحث فيتمثل فيما يلي:

أولا: عمَلُ مشروع بحثي؛ لحصر كل اختيارات المفسرين وبيان أثرها في شتي العلوم.

ثانيا: عمل مشروع بحثي تحت عنوان (تعليل الوقوف)، ويعنى هذا المشروع بتعليل الوقوف التي لم يذكر لها تعليل عن أحد من علماء الوقف، وذلك بالرجوع إلى كتب التفسير واللغة، وغيرها.

والحمد لله أولا وآخراً، وصلى الله وسلم على رسوله وآله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

-«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى(ت: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، دون تاريخ.

- «إعراب القرآن» لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت: ٣٣٨هـ)، تح/عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، س:١٤٢١ هـ.

- «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء» لعبد الله بن محمد بن عبدالله، أبي محمد النكزاوي(١/١٩٠)، تح: مسعود أحمد إلياس(رسالة دكتوراه)، إشراف: د/ محمد سالم محيسن، المدينة المنورة-الجامعة الإسلامية-كلية القرآن الكريم، س:١٤١٣هـ.

-«البحر المحيط في التفسير» لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تح/عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، س:١٤٢٢ هـ.

- «البرهان في علوم القرآن» لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت: ٧٩٤هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، س:١٣٧٦ هـ=١٩٥٧م.

- «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تح/ علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

-«التحرير والتنوير» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت : ١٣٩٣هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي- بيروت- لبنان، ط١، س:١٤٢٠هـ=٢٠٠٠.

-«الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تح/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢،س: ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

- «الجدول في إعراب القرآن الكريم» لمحمود بن عبد الرحيم صافي(ت: ١٣٧٦هـ)،الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، س:١٤١٨ هـ.

- «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم-دمشق، دون تاريخ.

- «القطع والائتناف» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت:٣٣٨)، تح/ د: عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب -الرياض، ط١، س: ١٤١٣هـ =١٩٩٢م.

- «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» للعلامة الحافظ المقرئ المنتجب الهمذاني(ت:٦٤٣هـ)، تح/محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: مكتبة دار الزمان- المدينة المنورة، ط١، س:١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

- «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط:٣ س: ١٤٠٧ هـ.

-«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي(ت: ٥٤٢هـ) تح/عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، س: ١٤٢٢هـ.

- «المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة» لأبي محمد الحسن بن على العماني(ت: بعد٥٠٥هـ)، تح/ هند بن منصور العبدلي، وهو رسالة ماجستير، من أول الكتاب إلى آخر سورة (النساء). إشراف الأستاذ الدكتور/عبد القيوم السندي، جامعة أم القرى-كلية الدعوة وأصول الدين-فرع الكتاب والسنة، س: ١٤٢٣هـ.

- «المكتفى في الوقف والابتداء» لأبى عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت:٤٤٤هـ)، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار- بيروت، ط:١، س: ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.

- «النشر في القراءات العشر» لشمس الدين أبو الخير بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت:٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى- مصر.

-«الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه» لأبي محمد مكي بن أبي طالب(ت:٤٣٧هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١،س: ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨ م.

-«الوسيط في تفسير القرآن المجيد» لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي(ت: ٤٦٨هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، س: ١٤١٥ هـ =١٩٩٤م.

- «إيضاح الوقف والابتداء» لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري(ت:٣٢٨)، تح: محيى الدين عبد الرحمن، الناشر: مجمع اللغة العربية-دمشق، ط١، س:١٣٩٠هـ =١٩٧١م.

-«تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تح: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، س: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

-«جامع البيان في تأويل القرآن» لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري(ت:٣١٠هـ)، تح/أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، ط١، س:١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠ م.

-«روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(ت: ١٢٧٠هـ)، تح/علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط، ١، س: ١٤١٥ هـ.

- «علل الوقوف» لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تح: د/ محمد بن عبدالله العيدي، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون- السعودية، ط،٢، س: ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

- «مشكل إعراب القرآن» لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي(ت: ٤٣٧هـ)، تح/د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، س:١٤٠٥هـ.

-«معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي» لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي(ت: ٥١٠هـ)، تح/ محمد عبد الله النمر-عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر-الرياض، ط٤، س: ١٤١٧ هـ =١٩٩٧م.

-«مفاتيح الغيب = التفسير الكبير» لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٣،س: ١٤٢٠ هـ.

- «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي(ت:١١٠٠هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، س:١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.